كانت تستخدم لحمل أمتعة السفر والحج أو للتخزين في البيوت

«سوق الصناديق» .. مركز لبيع الصناديق الحديدية في الكويت قديما

سوق الصناديق

احد الصناديق القديمة

اعتاد الكويتيون ومازالوا على تسمية اي من الاسواق القديمة اما نسبة الى موقع شهير قريب منه او الى نوعية البضائع التي تعرضها المحال التجارية (الدكاكين) في هذه الاسواق.

ومن بين هذه الاسواق القديمة (سوق الصناديق) حيث اختصت (الدكاكين) فيه ببيع الصناديق الحديدية التي كانت تستخدم لحمل امتعة السفر والحج او للتخزين في البيوت.

ويقع (سوق الصناديق) قديما عند نهاية (سوق الغربللي) الذي يقع حاليا ضمن سوق المباركية ويوازيه من ناحية الغرب ماكان يعرف سابقا ب(سوق البوالطو) حيث تباع الملابس والمعاطف.

وكان (سوق الصناديق) يتكون من نحو 15 دكانا تباع فيه الصناديق التي كانت تصنع من (التنك) اي الصفيح وباحجام مختلفة تستخدم قديما اما للتخزين في البيوت او يلجا اليها المسافرون لحفظ امتعة السفر او الحج قبل ان تتوفر حقائب السفر الحديثة.

وفي هذا الصدد قال الباحث في التراث الكويتي الدكتور عادل محمد عبدالمغني لـ (كونا) إن صناديق الحديد التي تجلب من الهند كان يستخدمها الغواصون والبحارة في رحلات السفر او الغوص ويبتاعها بعض الاهالي سواء للسفر الى الخارج او اولئك الذين يستخدمونها لحفظ الملابس في بيوتهم بدلا من الصناديق الخشبية (المبيتة) ذات الاسعار المرتفعة التي قد لا يستطيع الكثيرون تحمل قيمتها.

واضاف العبد المغني ان الصناديق الحديدية باختلاف احجامها كانت تزدحم في دكاكين السوق القديم بحيث لا يتسع لها للمجال في الداخل فتوضع في الخارج على جانبي المحل لجذب المشتري اليها لا سيما النساء اللواتي يستعملنها لوضع حاجياتهن الخاصة كالذهب والعطور وادوات الزينة والأموال.

وذكر ان أسعار الصناديق الحديدية قديما تختلف من فترة زمنية إلى اخرى فبينما كان سعر الصندوق الصغير لا يتجاوز الروبية في العشرينيات من القرن الماضي ارتفع سعره الى 5 روبيات في الخمسينيات من القرن ذاته اما الصندوق ذو الحجم الكبير فكان يصل سعره الى 10 روبيات.

واشار الى انه كان يوجد في الصندوق الحديدي من الداخل مرآة صغيرة تستخدم للتزيين الى جانب صبغ الصناديق بالوان زاهية ونقشها برسومات واشكال جميلة كالورود والعصافير.

وأوضح ان سيارات نقل الحجاج كانت تمتلىء بهذه الصناديق الملونة التي يستخدمها الحاج لوضع (زهاب الحج) اي مستلزمات الحج بداخلهافي رحلة الذهاب ومن ثم تعبئتها بهدايا الحج او ما يعرف ب (الصوايغ) عند العودة. وبين ان نشاط سوق الصناديق قديما لم يقتصر على بيع صناديق الحديد وان كانت هي السلعة الرئيسية فيه وانما عمد بعض التجار واصحاب الدكاكين الى بيع اصناف من السجاد الرخيص الذي يسمى ب (الجودري) وكان يصنع من فتائل الحبال ويستورد من الهند إضافة إلى بيع انواع من الحصير تسمى (امداد سل) وهي عبارة عن اعواد رفيعة جدا من الخيزران كانت تجلب من منطقة القطيف ويصل طول الواحدة منها نحو خمسة امتار او اكثر وتستخدم في البيوت والمساجد.

صناديق حديدية تستخدم لحمل امتعة السفر

تنمات

تذليل

الحاصل في تنفيذ العقد ، وكذلك خطة عمل تتضمن زيادة الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع من عمالة ومعدات ومواد لتعويض مدة التأخير وزيادة العمالة حيث يتراوح عددها في المرحلة الحالية ما بين 3500 الى 4000 عامل.

واكد انه حث المتعهد على ضرورة زيادة معدلات الإنجاز الشهرية ، لضمان سرعة الانتهاء من إنجاز الأعمال مبينا ان المؤسسة ستقوم بمتابعة يومية لمدى تقدم الأعمال طبقا للبرنامج الزمني المكثف.

وشدد على ان المؤسسة لن تتوانى عن اتخاذ جميع الإجراءات الواردة في نصوص العقد ، في حال ملاحظة اي تهاون أو تقصير من قبل المقاول في الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في شروط العقد.

والمح الى ان بدء تنفيذ اربع محطات تحويل رئيسية جهد (400 ك.ف) و18 محطة تحويل رئيسية جهد (132 ك.ف) ، لافتا الى ان الأعمال تسير بصورة جيدة وفق البرنامج الزمني المخطط له.

الكويت

الأول الأربعاء.

واكد العتيبي أن الكويت تواصل جهودها دون كلل أو ملل في متابعة الكشف عن مصير شهدائها الأبرار ، رغم تضاؤل فرص العثور عليهم أحياء ، مقدرة حرص أعضاء مجلس الأمن المتواصل على مدى تلك السنوات على ابقاء هذا الملف الانساني حاضرا على جدول اعماله.

وقدر العتيبي متابعة أعضاء المجلس تنفيذ جميع الالتزامات التي نصت عليها قرارات مجلس الامن ذات الصلة وخاصة تلك المتعلقة بالالتزامات الرئيسية التي مازالت متبقية والتي لم تجد طريقها إلى الحل منذ تحرير الكويت عام 1991.

واثنى على ما تقوم به البعثة وأسرة الأمم المتحدة في العراق من جهود رامية إلى بناء مستقبل واعد للعراق ، بدءا من تهيئة الظروف المواتية لتحقيق الامن والاستقرار فيه ، مرورا بتلبية الاحتياجات الانسانية وصولا الى توفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة.

واكد العتيبي استمرار دعم الكويت الكامل وتعاونها مع البعثة والفريق القطري من أجل إنجاز مهامهم على أكمل وجه.

واضاف «وذلك في الوقت الذي ندرك أن المرحلة القادمة مهمة بالنسبة للعراق ، لتجاوز صعوبة الظروف التي يمر بها خاصة بعد دحره لما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» الإرهابي ، والتي تتطلب تكاتف الجهود الدولية لدعمه ومساعدته وتلبية الاحتياجات الانسانية العاجلة للشعب العراقي المتضرر وضمان أمنه».

وأكد العتيبي ان «هذه مسؤولية نتشارك بها نحن كإحدى دول جوار العراق بالدرجة الاولى ، ومعنا الدول الاقليمية والمجتمع الدولي ، حيث لابد من بذل المزيد من الجهود من اجل تحقيق تطلعاتنا لعراق ينعم بالوحدة والأمن والاستقرار وخال من الازمات والانقسامات».

وأشار الى ان الكويت بادرت منذ أن بدأ العراق الشقيق مرحلة البناء ما بعد النظام السابق بدعم جهود إعادة الاعمار والبناء ووقفت الى جانبه للمحافظة على استقلاله وسيادته ووحدة وسلامة أراضيه.

وذكر «ان الكويت رحبت بالحوار الوطني الشامل ، الذي نأمل أن يمكن أطياف المجتمع العراقي من تحقيق المصالحة الوطنية ومكافحة التطرف والإرهاب وتعزيز سيادة القانون ، وتوفير الرفاه والأمن لكافة مكونات نسيجه الاجتماعي بدون اي استثناء متمنين في الوقت نفسه للبلد الجار الشقيق كل التقدم والرخاء».

واكد «ان الكويت قيادة وحكومة وشعبا ومنذ ظهور تنظيم داعش الارهابي في العراق، وادراكا منها لحجم الدمار الذي لحق بالعراق مدت يد العون للشعب العراقي الشقيق ولم تدخر جهدا للوقوف بجانبه».

واشار العتيبي الى مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، في استضافة مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق في فبراير العام الماضي ، لتخفيف معاناة الاشقاء في العراق والانتقال الى مرحلة الاستقرار وإعادة الإعمار متطلعا إلى وفاء الدول بتعهداتها التي اعلنت عنها في المؤتمر.

واشار الى ان هناك جانبا آخر للالتزامات المتبقية وهي مسالة الممتلكات الكويتية بما فيها المحفوظات الوطنية والتي لا تقل اهمية عن الالتزامات الدولية الأخرى لما تشكله هذه الممتلكات والمحفوظات من ثروة تاريخية وإرث هام للذاكرة الوطنية للكويت وشعبها.

وأعرب عن الأسف بأن مصير المحفوظات لا يزال في حكم المجهول ، منذ تحرير الكويت عام 1991 ، قائلا : «نشاطر الامين العام للأمم المتحدة خيبة الأمل في هذا الصدد».

وجدد العتيبي في الوقت ذاته تضامن الكويت مع العراق قيادة وحكومة وشعبا ، في أية خطوة يخطونها لترسيخ الوحدة الوطنية العراقية ودحر الارهاب والحفاظ على سيادته وسلامة اراضيه.

«التكميلية»

في الدائرة الثانية ، في حين تقدم مرشحان اثنان بطلبي ترشحهما في الدائرة الثالثة أيضا ، وبذلك يصبح إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الترشح منذ فتح الباب يوم الخميس الماضي 41 مرشحا بينهم 5 مرشحات.

الحجرف

وزارة.

وقال الحجرف إن اللجنة ورد إليها ١٢ شكوى ضد وزارة الداخلية ، إحداها ضد الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وأضاف انه كانت هناك رسالة واردة من اللجنة الى مجلس الامة بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٨ ، طلبت من خلالها اللجنة الا يقل تمثيل الجهات الحكومية في حضور اجتماعات اللجنة عن وزير او وكيل وزارة.

وأشار الحجرف إلى أن المجلس وافق على الرسالة ، وأصدر قرارا بان لا يقل التمثيل عن وكيل وزارة ، وتم التاكيد على هذا الامر من قبل مجلس الوزراء ، مشددا على ضرورة هذا التمثيل الحكومي ، نظرا لاهمية اللجنة وحرصا على ان يكون هناك حل للشكاوى المقدمة من المواطنين والمواطنات ، ضد الجهات الادارية في الدولة.

وأكد اهمية لجنة العرائض والشكاوى لاسيما انها اللجنة الوحيدة التي تناولها الدستور واللائحة الداخلية للمجلس بالتفصيل، مؤكدا أن هذا الأمر دليل على اهتمام المشرع الدستوري في ذلك الوقت ، على ان قضايا المواطنين يجب ان تحل داخل بيت الأمة.

أضاف ان مضابط إعداد الدستور ذكرت في تفسير المادة ١١٥ من الدستور ، ان اللجنة هي عبارة عن وساطة قانونية لحل مشاكل المواطنين ، مستغربا عدم الاهتمام من قبل الوزراء في هذا الجانب.

واستغرب الحجرف حرص الوزراء على حضور اجتماعات اللجان الوزارية بمجلس الوزراء ، والمشكلة بقرار من مجلس الوزراء ، وفي المقابل هناك عدم اهتمام منهم على حضور اللجنة البرلمانية المشكلة بناء على الدستور.

وأكد الحجرف ان عدم حضور الوزراء او وكلائهم اجتماعات اللجنة ، من دون حتى تقديم اعتذار هو امر مرفوض جملة وتفصيلا.

واعتبر ان من لا يحضر اللجنة من الوزراء اولا يحترم قرار مجلس الأمة ولا قرار مجلس الوزراء ، فليقدم استقالته ، وإلا فلن يكون أي وزير منهم بمنأى عن المساءلة.

وطالب رئيس مجلس الأمة بضرورة التنويه على رئيس مجلس الوزراء ، الا يقل تمثيل الجهات الحكومية في حضور اجتماعات لجنة العرائض والشكاوى عن وزير او وكيل وزارة ، طبقا لقرارات مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

وأعلن انه سوف يوجه رسالة واردة لمجلس الأمة في الجلسة المقبلة بالتاكيد على هذا الأمر، مؤكدا ان عدم الاكتراث بلجنة العرائض والشكاوى امر غير مقبول لا من وزير الداخلية ولا من غيره من الوزراء.

مقترح بإحالة

أن يتم تسوية أوضاع الموظف ماليًا والحصول على المعاش التقاعدي كما لو أتم بالخدمة سن الخامسة والستين .

ونص الاقتراح على ما يلي : «مادة 32 مكررًا» : يجوز إحالة الموظف إلى التقاعد بشرط أن يكون مستحقًا لمعاش تقاعدي فيما لو انتهت خدمته بالاستقالة وقت هذه الإحالة .

وتكون الإحالة إلى التقاعد بقرار من الوزير فيما عدا شاغلي مجموعة الوظائف القيادية فتكون بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح الوزير، على أن يتم تسوية أوضاع الموظف ماليًا كما لو أتم بالخدمة سن الخامسة والستين وتتحمل الخزانة العامة تكلفة ذلك .

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي : نظرًا لحاجة الدولة إلى تجديد الدماء في جهازها الإداري والوظيفي وفتح مجال لتوظيف الشباب الكويتي الباحث عن العمل لجأت الدولة في الآونة الأخيرة إلى إحالة كثير من الموظفين إلى التقاعد قبل استكمال هؤلاء الموظفين السن القانونية للإحالة للتقاعد المنصوص عليه في قانون الخدمة المدنية رقم 15 لسنة 1979 (65 عاما) وذلك استنادًا للمادة 76 من مرسوم الخدمة المدنية الصادر بتاريخ 1979/04/04 .

وحرصًا على عدم الإضرار بالموظفين الكويتيين المحالين للتقاعد وفقًا لهذه المادة نتيجة انخفاض معاشهم التقاعدي إذا تم إحالتهم للتقاعد قبل اكتمال السن القانونية (65 عامًا) مع الإبقاء على صلاحية الدولة في إدارة جهازها الإداري لاتخاذ ما تراه مناسبًا من إجراءات لتحقيق الصالح العام في إحالة من تراه إلى التقاعد جاء هذا التعديل لتحقيق نوع من الأمان الوظيفي لموظفي الدولة حفاظًا على معاشهم التقاعدي وضمان عدم الإضرار بالموظف المحال للتقاعد بانتقاص راتبه التقاعدي حماية للموظفين الكويتيين محدودي الدخل ضمانًا لهم في كريم العيش بعد التقاعد وبعد أن أدوا دورهم في الخدمة العامة .

البرلمان المصري

الدستورية والتشريعية أن تعد تقريرا للمجلس عن دراستها ويحلها للتعديل ، متضمنا صياغة مشروع المواد المعدلة خلال 60 يوما من تاريخ احالة الأمر اليها.

أضاف انه وفقا للائحة ايضا فان على اي عضو بالمجلس لديه اقتراح أو دراسة او بحث ، بشان طلب تعديل الدستور أن يقدمه لرئيس المجلس كتابة خلال 30 يوما ، من تاريخ احالة التعديل الى اللجنة ن والذي يحيله بدوره الى اللجنة مع ما قد يكون لمكتب المجلس من ملاحظات عليها.

يذكر أن ثلثي أعضاء اللجنة العامة بمجلس النواب المصري ، وافقوا على مشروع تقرير خاص بطلب مقدم من أكثر من خمسة أعضاء بالمجلس ، لتعديل بعض مواد الدستور ، التي من بينها تعديل مدة رئاسة الجمهورية لتصبح ست سنوات بدلا من أربع.

وفي وقت سابق، قال علي عبدالعال رئيس مجلس النواب إن إجمالي المتحدثين على تعديلات الدستور خلال الجلسات البرلمانية الثلاث التي عقدت لمناقشتها بلغ 221 عضوا.

وأوضح رئيس المجلس أن التصويت سيكون على المواد التالية من الدستور وهي 102 و140 و160 و189 و190 و193 و 200 و 204 و 234 و 243 و 244، مع التصويت على استبعاد المادتين 212و213 بشأن هيئتي الصحافة والإعلام.

من جانبه، كشف السيد الشريف وكيل مجلس النواب تفاصيل المواد التي سيجرى تعديلها ، وهي المادة 102 حيث يستهدف التعديل ترسيخ تمثيل المرأة في مقاعد البرلمان، وأن تكون لها حصة مقررة دستوريا لا تقل عن ربع المقاعد، وتعديل المادة 140 وتستهدف زيادة مدة تولي منصب رئاسة الجمهورية لتصبح ست سنوات بدلا من أربع سنوات، وتعديل المادة 160 لاستحداث منصب نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية لمعاونته في أداء مهامه.

أضاف أنه سيتم تعديل المادة 189 لضمان اختيار رئيس الجمهورية لرئيس المحكمة الدستورية من بين أقدم 5نواب لرئيس المحكمة، وتعديل المادة 190 والتي ستنص على مراجعة وصياغة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصلة على ما يحال إلى مجلس الدولة، مضيفا أنه سيتم تعديل المادة 185 وستنص على إنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية للنظر في الشؤون المشتركة للجهات والهيئات القضائية برأسه رئيس الجمهورية.

وكشف وكيل البرلمان المصري أنه سيتم تعديل المادة 200 من الدستور لإعادة صياغة مهمة القوات المسلحة وترسيخ دورها في حماية الدستور ومبادئ الديمقراطية والحفاظ على مدنية الدولة، كما سيتم تعديل المادة 204 لمنح القضاء العسكري الصلاحية في نظر الجرائم المترتبة حال قيام القوات المسلحة بحماية بعض المنشآت.

أضاف أنه سيتم تعديل المادتين 234.244 لضمان تمثيل مناسب للعمال والفلاحين والشباب والأقباط والمصريين بالخارج والاشخاص ذوي الإعاقة.

وكان عبد الهادي القصبي، زعيم الأغلبية في البرلمان المصري، ورئيس ائتلاف دعم مصر، قد تقدم نيابة عن خمس الأعضاء بطلب رسمي لمجلس النواب، لتعديل عدة مواد في الدستور.

وألغت مصر العمل بدستور العام 1971 عقب اندلاع ثورة يناير 2011، والإطاحة بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، حيث تم إصدار إعلان دستوري في مارس من العام 2011، وظل العمل ساريا به حتى الإعلان عن دستور جديد في العام 2012، الذي تم إقراره في عهد الإخوان والرئيس الأسبق محمد مرسي.

وعقب الإطاحة بحكم الإخوان في يونيو من العام 2013، أعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع وقتها، إعلان ٣ يوليو من العام 2013 والذي تضمن تجميد العمل بالدستور.

وفي يناير من العام 2014 وخلال استفتاء عام تم تعديل دستور 2012، وإقرار دستور جديد أطلق عليه دستور 2014، وهو الدستور الذي سيتم مناقشة تعديل بعض مواده في البرلمان حاليا.

اعتقال مسؤول

في (الفرع 251) ، ولاحقا (الفرع 285) في المخابرات العامة السورية التي كان لمسؤوليها مطلق الحرية في اعتقال المشتبه بانهم نشطاء معارضون واستجوابهم.

وقالت : "هذان الفرعان هما الأسوأ من حيث السمعة. ووصف أحد شهودنا الفرع 251 بانه الأكثر تأثيرا وخطورة وسرية وأنه المسؤول عن 98 في المئة من العنف الذي يرتكب".

أضافت : «لم يكن هذا الفرع يستقبل فقط الناس عند اعتقالهم لكنه كان ينفذ ايضا مداهمات وعمليات تفتيش بحثا عن الافراد المطلوبين بسبب تنظيمهم الاحتجاجات ضد حكم الرئيس بشار الاسد". وقالت إن انور ر. ربما كان في الدائرة الثالثة المقربة من الأسد وربما لم يكن يتواصل معه مباشرة.